الفصل السابع

هيكل مدارس التعليم الأساسي _ صيغ مقترحة

لقد حدث توجيه لصيغة التعليم الأساسي من قبل الجهات والوكالات الدولية المعنية بالتنمية نحو مزيد من الارتباط بالجانب الاقتصادي و احتياجات العمالة في المجتمع اذ يرون أن ضعف الدخل لدى الأفراد يعود إلى أنهم لا يملكون المهارات اللازمة للقيام بالوظائف التكنلوجية في مجتمعهم والتي توفر لهم الدخل الملائم حيث تتطلبها خطط التنمية في مجتمعاتهم، يقوم التعليم الأساسي في هذا الاطار بتقديم تلك الاحتياجات التعليمية التي تكفل رفع مستوى الفرد في هذه الأدنى فمفهوم الحاجات التعليمية الأساسية الضرورية للفرد التي يطلب من التعليم الأساسي ان يقدمها يركز حول مهارات مطلوبة للعمالة في المقام الأولى ويأتي بعد ذلك الاعتبارات الاجتماعية و الثقافية .

أن هذا المدخل لتصوير الحاجات الإنسانية الأساسية غلب على رؤية التنمية وأهدافها ووسائلها لفترة طويلة و أمتدة ليشمل التربية ودورها في أذان الأيدي العاملة اللازمة للحياة الاقتصادية الناجحة باعتبار الانسان (رأس مال يشري) و مهمة التربية تزويده والمهارات التي تتطلبها عملية الاقتصادية في مجتمعه بدا يفسح الطريق لرؤية اكثر سعة تقادي أن التنمية بالإنسان وللإنسان فهو أداتها وهو غايتها، وانعكس ذلك على تصور الحاجات الإنسانية الأساسية في الجانب التعليمي وبخاصة التعليم الأساسي.

ان تعليماً يشيع الحاجات الإنسانية ينبغي أن يعين الفرد على أن يستخدم المفاهيم والرموز و عمليات التفكير والتعبير كما يستخدم المعدات والأدوات اللازمة مجتمعة، ومن هنا يصبح التحدي الحقيقي أن نقدم تعليم اساسيا يجمع بين الوظيفية والمهنية، في تحقيق تكامل الشخصية وتفاعلها الذكي مع ذاتها ومجتمعها وبيئتها بحيث يصبح التعليم وسيلة لاكتساب مهارات لاتقف عن حدود البديل بل يتعداها إلى الفكر والشعور والتخيل و الابداع.

وهكذا تتضح أمامنا صور التعليم الأساسي ورحلته في الفكر التربوي بدءاً من تصوره لدي غاندي كوسيلة لإحياء امة وانعتاق مجتمع من أسر التقليد و الاستعمار والتبعية، و امتدادا إلى كونه لتعميم التعليم الابتدائي في ضوء امكانات المجتمعات النامية و الظروف الاقتصادية التي تواجه الإنفاق على التعليم بالتركيز علي صيغة تقوم على اشباع الحد الأدنى من الحاجات التعليمية الأساسية لأفراد المجتمع صغارا وكبار في اتجاه زيادة الإنتاج والربط بين التعليم والعمل المنتج و البيئة واخيرا الفتاح الرؤية للتعليم الأساسي باعتباره حقاُ أساسيا لتكامل الشخصية الإنسانية في جوانبها المختلفة.

*ويبقى السؤال القديم الجديد: ما الحد الأدنى للاحتياجات التعليمية للفرد ؟ وكيف تحددها ؟ وما المعايير التي تستند اليها في ذلك ؟

اذا نظرنا إلى التعليم في ضوء التعليم المدرسي النظامي فقد يكون التساؤل معقولا بحيث تبحث عن حد ادني من التعليم أي (كمية) تعليمية تترجم الى وحدات تعدد السنوات الالزامية لتعليمها وتعلمها كما تفعل الآن.

ولكن النظر إلى التربية كعملية مصاحبة لرحلة الحياة تعين الفرد على أن يطور مناهجه وقدراته ومهاراته ليواجه مطالب عالم متغير وباعتبار أن التربية لا تقتصر على مؤسسة واحدة هي المدرسة بل تشمل كل المؤسسات المعلمة التي تحدث وقيمه ومعارفه ومهاراته كالأسرة والأصدقاء ووسائل الاعلام والبيئة ومؤسساتها، كل ذلك يجعل من الصعب تصور حد ادنى من التعليم يمكن أن يترجم إلى خط فقر تربوي كما فعل الاقتصاديون وبخاصة وسط ثورة الاتصالات والتفاعل المذهل والتعقيد والتركيب للمعرفة والبناء الاجتماعي المعاصر ومفهوم المجتمع الدائم التعليم.

وفي ضوء الاتجاهات الجديدة في التعليم الأساسي من حيث مفاهيمه ومبادئه ومحتواه ومداه الزمني وما أسفرت عنه المؤتمرات الدولية من توصيات فأن هناك ثلاث صيغ مقترحة و على النحو الآتي:

١- اعتبار التعليم الابتدائي بسنواته الست تعليما أساسيا وذلك تتمكن الدولة من مد فترة الإلزام إلى ما بعد سن الثانية عشر. ولكي يكون التعليم الابتدائي الحالي تعليما أساسيا فأن ذلك يتطلب بالطبع إعادة النظر في أهدافه وتطويره من حيث خططه ومناهجه ونظمه وتوفير الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لمتطلبات التعليم الأساسي في صورته الجديدة.
٢- دمج المرحلتين الابتدائية و المتوسطة في مرحلة تعليمية وأحدة مع تشكيل مناهج الجوانب العملية بحسب البيئات التي تنشأ فيها.
٣- من مرحلة التعليم الأساسي إلى سن ١٥ سنة أي ما يقابل المرحلتين الابتدائية والمتوسطة. مع إعادة تشكيلهما معا في

العجلوني ،إبراهيم (١٩٨٩) "تحسين وثقافة المستقبل " وزارة الثقافة الأردن عمان

أبو بطانة "عبد الله (١٩٨١) ،دور التعليم العالي في تجديد وتحديث التربوي "، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية.

بشور، منير (١٩٨٢) " اتجاهات في تربية العربية" المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس .

سرور ،احمد فتحي (١٩٨٩) " تطوير التعليم في مصر سياساته وخطة وتنفيذه – التعليم قبل الجامعي " مطابع الاهرام ، القاهرة.